

Distr.: General
22 July 2015
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٩٨ (ش) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		شيلي
٥		كوبا
٩		ألمانيا
٩		لاتفيا
١٠		لبنان
١١		البرتغال
١٢		إسبانيا
١٣		أوكرانيا

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

190815 130815 15-12324 (A)



أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ٤٦/٦٩، الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها لعام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، وفي الوقت نفسه، تجنب الأعمال التي قد تعرقل ذلك الحوار أو تضعفه. علاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول على الامتنال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي هي طرف فيها. وأكدت الجمعية العامة ضرورة أن يكون الهدف من تدابير بناء الثقة هو المساعدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأذن مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز تدابير بناء الثقة الثنائية والإقليمية، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، من أجل تجنب نشوب نزاعات ومنع اندلاع أعمال عدائية بشكل غير مقصود أو عرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وقد أرسلت مذكرة شفوية في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها. وترد الردود الواردة حتى إعداد هذا التقرير في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود الإضافية في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

السياق الإقليمي

(أ) منظمة الدول الأمريكية، تقارير سنوية بشأن الموضوعات التالية:

١' إخطار بالواردات والصادرات، مقدم عملاً باتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية (القرار AG/RES. 1284

((XXIV-O/94))؛

٢' نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة (القرار AG/RES. 1284 (XXIV-O/94)؛

٣' الإبلاغ عن الإنفاق العسكري بشكل موحد ومبسط (قرار
AG/RES. 1284 (XXIV-O/94).

(ب) اتحاد أمم أمريكا الجنوبية:

١' تقرير سنوي بشأن ما يلي:

- تنظيم وزارات الدفاع ووظائفها وإجراءاتها
 - بيانات عن القوات العسكرية: الوحدات والأسلحة والمعدات
 - سجل نقل وحيازة الأسلحة والمعدات التقليدية وفقاً لقواعد الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد
 - الإنفاق على الدفاع
 - ميزانية الدفاع الوطني في جميع مراحلها
 - النظم الوطنية لوضع العلامات على الأسلحة وتتبعها
- ٢' طلبات التوضيح بشأن مسائل الدفاع؛
- ٣' إخطار بعمليات المناورة والنشر والتدريب العسكرية في البلدان داخل المنطقة أو خارجها؛
- ٤' دعوة المراقبين العسكريين من بلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية لحضور التدريبات العسكرية مع بلدان داخل المنطقة أو خارجها؛
- ٥' آلية الاتصال بين القوات الحدودية العسكرية بهدف تنسيق الأنشطة والإبلاغ عنها.

السياق دون الإقليمي

(أ) مع الأرجنتين:

- ١' مشاورات سياسية بين وزير الدفاع الشيلي والأرجنتيني؛
- ٢' آلية الحوار ٢+٢ بين وزراء الخارجية والدفاع؛
- ٣' اللجنة الأمنية الدائمة المشتركة بين الأرجنتين وشيلي؛

٤' تدريبات قوة حفظ السلام المشتركة "Cruz del Sur" و "jercicioCruz del Sur"؛

٥' الفريق الثنائي التابع لقوة حفظ السلام المشتركة والمعني بالحوار السياسي، وهو ينعقد في سياق اجتماعات اللجنة الأمنية الدائمة المشتركة بين الأرجنتين وشيلي؛

٦' المشاركة، على أساس مشترك بين البلدين، في عمليات حفظ السلام في قبرص؛

٧' تدريبات "التضامن" على المستوى العملي للاستجابة للكوارث الطبيعية؛

٨' الفريق العامل الثنائي المعني بالتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والإنتاج لأغراض الدفاع، وهو ينعقد في سياق اجتماعات اللجنة الأمنية الدائمة المشتركة بين الأرجنتين وشيلي؛

٩' الفريق العامل المخصص لشؤون التعدين في المنطقة الحدودية.

(ب) مع بيرو: لجنة الدفاع والأمن.

(ج) مع البرازيل: الفريق الثنائي المعني بالدفاع.

(د) مع كولومبيا: الحوار السياسي الاستراتيجي بين شيلي وكولومبيا.

(هـ) مع إكوادور:

١' الفريق الثنائي المعني بالدفاع؛

٢' سلاح المهندسين المشترك في هايتي، وهو يتألف من مهندسين من الجيش الشيلي وأعضاء من سلاح المهندسين التابع لجيش الإكوادور.

(و) مع هندوراس:

١' المشاركة المشتركة في عمليات حفظ السلام في هايتي؛

٢' برنامج التعاون في أمريكا الوسطى.

(ز) مع السلفادور:

- ١' المشاركة المشتركة في عمليات حفظ السلام في هايتي؛
- ٢' برنامج التعاون في أمريكا الوسطى؛
- ٣' الدعم الذي تقدمه شيلي لإعداد الكتاب الأبيض السلفادوري الأول للدفاع.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥]

تعلق أهمية على الجهود التي تُبذل على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، إذ أن لها ضرورتها لبناء الثقة بين الدول.

وفي هذا الصدد، فإن لتدابير بناء الثقة قيمة كبرى من حيث مساهمتها في السلام والأمن الدوليين.

ويشكل بناء الثقة عملية تدريجية تقتضي توفر توافق الآراء بين الدول المشاركة.

ولا تكتفي كوبا بدعم تدابير بناء الثقة على جميع المستويات، حسب الاقتضاء وعلى أساس طوعي، بل تعتبر أيضاً أن من الضروري تعزيز هذه التدابير وتحسينها والتوسع فيها، نظراً لمساهمتها القيمة في الترويج للتفاهم والشفافية والتعاون بين الدول، وكذلك في تعزيز الاستقرار والأمن وتيسير تدابير نزع السلاح.

ويمكن لاعتماد تدابير بناء الثقة التي تحترم احتراماً تاماً مقاصد وميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتحظى بتوافق الآراء بين الأطراف المعنية وبمشاركتها، أن تساعد على تجنب النزاع ومنع نشوب أعمال عدائية بشكل غير مقصود وعرضي، وأن تساهم في الاستقرار الإقليمي وتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر وحماية البيئة.

ونظراً للطابع الطوعي لتدابير بناء الثقة فإنها لا يمكن أن تُفرض فرضاً؛ كما لا توفر حلولاً واحدة لها تصلح للجميع. وإلى حد كبير، يعتمد نجاح هذه التدابير على بلوغ توافق آراء حقيقي بين الدول المشاركة في تنفيذها. وينبغي أن توضع مع مراعاة الأحوال الجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكل منطقة.

ومع أن تنفيذ تدابير بناء الثقة يمكن أن يساعد على إيجاد بيئة تمكينية لتنفيذ التزامات نزع السلاح والتحقق منها، فإن هذه التدابير لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل

تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح والمعاهدات الموجودة فعلاً على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، كما أنها ليست شرطاً مسبقاً لتنفيذها.

ويعتبر وجود أكثر من ١٦ ٠٠٠ قطعة سلاح نووي، منها ٤ ٠٠٠ تقريباً في وضع التأهب للعمليات، والارتفاع غير المبرر في مستويات الإنفاق العسكري العالمي، والذي بلغ ١,٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٥، عوامل تخلق جواً من انعدام الثقة وتثير شواغل دولية مشروعة.

وينبغي تخصيص ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري الحالي لإنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة لتلبية المتطلبات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول المحتاجة.

وترحب كوبا بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهو الإعلان الذي صدر عن مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي انعقد في هافانا بكوبا خلال يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأعادت الدول الأعضاء بموجبه التزامها بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية عملاً على نبذ استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، في منطقتنا.

وفي هذا السياق، تسلط كوبا الضوء على واقع أن الدول التي لديها القدرات العسكرية الأكبر هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن تدابير بناء الثقة.

وبمحدود الإمكان، وعلى أساس الموافقة ودون أي أثر على الأمن الوطني للبلدان المعنية، ينبغي اتخاذ التدابير للترويج للتفاهم المتبادل بين القوات المسلحة في المنطقة ولضمان مزيد من الشفافية في جميع المجالات. وينبغي على الدول التي لديها قوات مسلحة أشد قوة أن تضمن أنها لن تهاجم البلدان الأصغر حجماً.

ومن الممكن تحقيق ما ورد أعلاه إذا اعتبرت الدول أن خطر الهجوم العسكري والضغط السياسي والقسر الاقتصادي لم يعد قائماً.

ولاتخاذ تدابير بناء الثقة في الميدان العسكري، لا بدّ من تخفيف حدة التوتر في المنطقة أو المنطقة الفرعية المعنية، ولا بدّ من تعزيز التعاون بحيث يمكن تسوية أية حالة، مهما كانت درجة تعقيدها، بصورة سلمية عن طريق التفاوض. من ذلك مثلاً أن هنالك حاجة، في مجال رصد الحدود، إلى نظام ملائم للتواصل بين الدول المتجاورة بغية تجنب ما يمكن من مصادر النزاع، مع مراعاة القرب بين الدول وتلاقي السفن والطائرات والوحدات الأخرى في المناطق المتلاصقة.

وفي ظل أحوال معينة يسودها انخفاض حدة التوتر، وعلى أساس طوعي، يمكن النظر في تنفيذ تدابير من قبيل ما يلي:

(أ) تقديم إخطار مسبق بشأن جميع التدريبات والمناورات التي تجري في المنطقة، ولا سيما تلك التي تتضمن تحريك القوات والمعدات بحراً وجواً في مناطق قريبة من بلدان أخرى؛

(ب) اعتماد تدابير للخفض التدريجي للقوات والمعدات المشاركة في تلك التدريبات؛ وتخفيض الأنشطة التي تستخدم النيران الحية بنظم الأسلحة البعيدة المدى التي يمكن أن تضرب بصورة غير مقصودة أهدافاً بحرية أو أرضية أو جوية؛

(ج) تقديم إخطار بحجز المجال الجوي والبحري لأغراض تلك التدريبات أو غيرها من الأنشطة العسكرية. وينبغي أن يقدم هذا الإخطار من خلال قنوات معتمدة وأن يصل إلى جميع الأطراف المعنية بوقت كاف قبل بدئها؛

(د) القيام، عند الموافقة على تدريبات ومناورات من حجم معين، بشرح أهدافها والمسائل التكتيكية والعملية التي تنطوي عليها وعدد القوات المشاركة فيها؛

(هـ) القيام، عند الإمكان، بدعوة ممثلين عسكريين من بلدان المنطقة للمشاركة كمراقبين في بعض الأحداث أو المناورات التي تشكل جزءاً من تلك التدريبات؛

(و) إجراء أنشطة التدريب القتالي، التي تقوم بها القوات المسلحة، على بعد آمن من سواحل البلدان الأخرى أو حدودها، إلا إذا كانت تلك البلدان تشارك في الأنشطة أو إذا تم الحصول على موافقة مسبقة منها. وتعطى أهمية خاصة لأنشطة الطيران في المناطق القريبة من البلدان الأخرى، فهذه الأنشطة تنطوي على مخاطر كبيرة؛

(ز) التوصل إلى اتفاق لحظر التدريبات والمناورات في مناطق تشهد أنشطة مكثفة في مجالات التجارة وصيد الأسماك والسياحة والبحث العلمي وغيرها؛

(ح) إعطاء إخطار مسبق باستخدام السفن الحربية (ولا سيما حاملات الطائرات والوحدات البرمائية) في المناطق القريبة من البلدان الأخرى، سواء كان هذا الاستخدام يتم في تشكيلات أو على أساس إفرادي؛

(ط) إنشاء نظام للإخطار المسبق لحالات مرور وحدات من هذا القبيل في المضائق التي تشهد حركة مكثفة، بما في ذلك في مناطق قناة يوكاتان، ومضائق فلوريدا وممر ويندوارد؛

- (ي) وضع حدود قصوى لتواجد السفن العاملة بالطاقة النووية في مناطق معينة، وكذلك تقييدات أشد صرامة على السفن والطائرات القادرة على نقل الأسلحة النووية؛
- (ك) تركيب خطوط هاتفية ساخنة بين الحكومات والقادة العسكريين في بلدان المنطقة، بحيث يمكن في الوقت المناسب حل أية حالة عاجلة؛
- (ل) تنظيم صلات ومناسبات ثنائية ومتعددة الأطراف، للمختصين وعلى أساس منتظم، بغية تحسين العلاقات بين القوات المسلحة في المنطقة عملاً على خلق مناخ من الثقة المتبادلة في المجال العسكري؛
- (م) تتسم بأهمية خاصة المسائل المتعلقة بالقواعد العسكرية التابعة لبلدان أخرى في المنطقة. ويمكن اتخاذ تدابير أولية بشأن هذه المرافق. أما تلك القواعد الموجودة في المنطقة برغم إرادة حكوماتها وشعوبها والتي تتعدى على سيادة الدولة التي توجد على أراضيها، إلى جانب عوامل أخرى، فينبغي أن تُسحب.
- وينبغي أن تنفذ تدابير بناء الثقة بصورة تضمن حق كل دولة في الأمن غير المنقوص وتتكفل ألا تستفيد أي دولة أو مجموعة من الدول على حساب دول أخرى في أي مرحلة من مراحل عملية بناء الثقة.
- إن أسس التعايش السلمي والأمن الدولي إنما تستند إلى احترام القانون الدولي، والامتنال لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والمساواة بين الدول في السيادة، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتعاون بين الدول على حل المشاكل الدولية والإقليمية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، والوفاء بحسن نية بالالتزامات المقطوعة، مما يشكل إطاراً لا يمكن الاستغناء عنه في وضع تدابير بناء الثقة على أساس فعال حقاً.
- ويسلم بلدنا بأهمية الجهود المبذولة للحد مما يحتمل من توتر أو نزاع أو مواجهة على المستوى السياسي أو العسكري، وهو يقيم علاقات التعاون المستقرة في جميع مجالات العلاقات الدولية.
- وينبغي لتدابير بناء الثقة أن تساهم في خلق شروط مواتية لتسوية النزاعات والمشاكل الدولية القائمة بالوسائل السلمية، وفي إقامة العلاقات الدولية، وتعزيزها، على أساس من العدالة والتعاون والتضامن.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

تعلّق جمهورية ألمانيا الاتحادية، فيما يتعلق بمساهمتها عام ٢٠١٤ في قاعدة بيانات تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية (مما يتصل بالقرار ٦٩/٦٤)، أهمية كبرى على تدابير بناء الثقة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتشدد على أهمية هذه التدابير على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وألمانيا طرف في المعاهدات والاتفاقات والأنشطة التالية، أو شاركت فيها، مما يتعلق بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

- (أ) معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؛
- (ب) معاهدة السماوات المفتوحة؛
- (ج) وثيقة فيينا؛
- (د) مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية-العسكرية للأمن التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛
- (هـ) الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون للسلام)، المرفق ١ - بء؛
- (و) وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- (ز) وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مخزونات الذخيرة التقليدية؛
- (ح) مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا النازمة لنقل الأسلحة التقليدية.

لاتفيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تلتزم لاتفيا التزاماً تاماً بتدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي والأوروبي الأعم. فهذه التدابير، عندما تطبق بالكامل تساهم في تحقيق الشفافية والقدرة على التنبؤ، وهي بذلك تساعد على بدء الثقة بين الدول. وتعزيزاً لهذه المبادئ، انضمت لاتفيا إلى الصكوك ذات

الصلة في مجال تحديد الأسلحة، بما في ذلك الصكوك الثنائية منها، وهي تنفذها بصرامة. كما اقترحت لاتفيا تدابير بناء الثقة على المستوى الإقليمي بخصوص الأنشطة الجوية والبحرية في المنطقة. وهي تعتبر أن التدابير العسكرية الثنائية متعاضدة وأن التآزر بينها يمكن أن يُستخدم لخلق الأحوال المواتية لإقامة علاقات بين الدول تتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ بها.

وفي عام ٢٠١٤، قدمت لاتفيا إلى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة بياناً عن الحركة العسكرية الجوية والبحرية، وذلك بالاشتراك مع إستونيا وبولندا وليتوانيا. واقترح البيان تدابير ملموسة لبناء الثقة، من قبيل استخدام أجهزة مرسلات - مجاوبة على متن الطائرات والسفن والتبادل المسبق لخطط مسارات الرحلات عند إجراء أنشطة عسكرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لبلد آخر أو في المجال الجوي الدولي على قرب مباشر من حدود البلدان الأخرى. وترى لاتفيا أن هذا النوع من التدابير يمكن أن يحسن الشفافية ومناخ الثقة العام بين الدول ولا سيما في منطقة بحر البلطيق.

وقد اعتمدت لافيا وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة ووقعت معاهدة السماوات المفتوحة التي تنشئ نظاماً لرحلات المراقبة الجوية غير المسلحة فوق أقاليم الدول الأطراف. وفي عام ٢٠١٤، وقّعت لاتفيا اتفاقاً ثنائياً مع بيلاروس، عملاً بالفصل العاشر من وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩. ويتيح هذا الاتفاق الفرصة للطرفين لإجراء زيارة سنوية للتفتيش والتقييم فيما يتعلق بتحديد الأسلحة. إضافة لذلك، ينشئ الاتفاق الثنائي تدابير للشفافية تتعلق بالتدريبات العسكرية ويحدد شكل مشاورات الخبراء حول مسائل تحديد الأسلحة. وينفذ الطرفان كلاهما الاتفاق، منذ اعتماده، بصورة مسؤولة متعاونة. وفي حين أن لاتفيا تدرك أن فعالية تدابير بناء الثقة تعتمد إلى حد كبير على توفر الإرادة السياسية لدى الدول، فإنها تبقى مهتمة بالدخول في مزيد من هذه التدابير، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى المتعدد الأطراف. وستواصل لاتفيا الترويج لوضع وتنفيذ الممارسات الفضلى في ميداني الحركة البحرية والجوية. كما تدعم لاتفيا الجهود الرامية إلى تحديث الصكوك الموجودة فعلاً في مجال تحديد الأسلحة، وقد اقترحت توقيع اتفاق ثنائي ثانٍ بموجب وثيقة فيينا.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

تؤكد وزارة الدفاع الوطني على أن لبنان يؤيد جميع المبادرات والاتفاقيات الدولية الهادفة إلى بناء الثقة، والحفاظ على التوازن العسكري، ومكافحة الانتشار غير المكبوح

لمختلف أنواع الأسلحة في المنطقة والعالم، لما تسببه من تهديد خطير على الصعيد العالمي، والإقليمي ودون الإقليمي، كما يؤكد تقيدته بالقانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، وأن العقبة الرئيسية أمام لبنان في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هي إسرائيل، التي تستمر في خرقها للقوانين والأعراف الدولية وفي امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل مصدر تهديد دائم على الصعيدين المحلي والإقليمي.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

في الدورة التاسعة والستين، في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي حثت الدول، وبعد أن ذكرت بالقرارات والمبادئ التوجيهية التي كانت الجمعية قد اتخذتها بتوافق الآراء، على الامتثال بصرامة للاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي هي طرف فيها.

وتعتبر البرتغال تدابير بناء الثقة عنصراً أساسياً في تحسين الأمن والسلام وتدعيمهما، ومساهمة كبرى في الاستقرار الإقليمي وطريقة هامة لمنع النزاعات على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وفي هذا السياق، تنشر البرتغال تقريراً سنوياً عن التجارة الدولية في معدات الدفاع ووساطتها. كما تجمع البرتغال البيانات الوطنية عن تصدير الأسلحة التقليدية، وتقدمها إلى الاتحاد الأوروبي في تقريرها السنوي، وكذلك إلى الأمم المتحدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى هيئة اتفاق واسينار. وفي عام ٢٠١٤، كانت البرتغال بين البلدان الخمسين الأولى التي صادقت على معاهدة تجارة الأسلحة، ولعبت دوراً نشطاً في الترويج لإضفاء الصبغة العالمية عليها. كما تقدم البرتغال تقريراً عن تدابير بناء الثقة في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وتنشر البرتغال سنوياً ميزانيتها العسكرية، وتتيحها للمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث المتخصصة، وتتعاون بشكل كامل مع الطلبات التي تقدم إليها فيما يتعلق بالميزانية تلك.

وإضافة لذلك، فيما يتعلق بتصدير الأسلحة، تنفذ البرتغال تشريعات وطنية صارمة وتمثل امتثالاً كاملاً للموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي 2008/944/CFSP، الذي ينشئ قواعد مشتركة لجميع الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه القواعد احترام ترتيبات الحظر الدولي والإقليمي والاستقرار الإقليمي، وخصوصاً حقوق الإنسان.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لأي نظام لتحديد الأسلحة أو لبناء الثقة والأمن في منع النزاعات عن طريق خفض مخاطر سوء الفهم أو الخطأ في الحساب في الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها البلدان الأخرى، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لتعطيل التحضيرات العسكرية والتقليل من مخاطر الهجوم المفاجئ والحد من مخاطر اندلاع الحرب عن طرق الصدفة.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تكتسب تدابير بناء الثقة والأمن في سياق إقليمي أو دون إقليمي قيمة كبرى كشكل من أشكال الوقاية المكيفة حسب ذلك السياق، على ضوء كونها تشمل عدداً صغيراً من الأطراف ولذلك فإن من الممكن أن تكون صارمة ومهيأة للأوضاع المحلية وبالتالي شديدة الفعالية. وبفعل ذلك كله فإن اتخاذ هذه التدابير وتنفيذها يتسمان بمزيد من السهولة.

وقد شاركت إسبانيا، ضمن مجالها الإقليمي، في جميع المبادرات ذات الصلة؛ فهي طرف في معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهما معاهدتان تتضمنان تدابير ملزمة قانوناً. إضافة لذلك، وكعضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تلتزم إسبانيا سياسياً بالتدابير الواردة في وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن (التي تم تحديثها في عام ٢٠١١ بهدف تحسين تنفيذها وتوسيع نطاقه)، وكذلك بالوثائق الأخرى الصادرة عن المنظمة. وعلاوة على ذلك، ساهمت إسبانيا في تنفيذ اتفاق الاستقرار الإقليمي المنشأ بموجب المرفق ١ - بء من اتفاق دايتون بخصوص يوغوسلافيا السابقة.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥]

تشاطر أوكرانيا بالكامل الجمعية العامة رؤيتها المعروضة في القرار ٤٦/٦٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وهي تسلم بأهمية دور ومقاصد تدابير بناء الثقة المبنية في القرار.

وتبقى أوكرانيا على التزامها الثابت بالأهداف المتمثلة في تعزيز الأمن للجميع، بما في ذلك من خلال تدابير بناء الثقة والأمن الفعالة. وهي لذلك تدعم جميع تدابير بناء الثقة والأمن الشاملة لأوروبا وكذلك المتخذة على المستوى دون الإقليمي وعلى المستوى الثنائي التكميلي، سواء منها ما تم في الماضي أو ما ينفذ حالياً أو ما سيجري تنفيذه في المستقبل. وهي تدعو إلى التوسع في نطاق تطبيق تلك التدابير. وعلى ضوء العدوان الذي غدا، بصورة غير متوقعة، ممكناً حتى في أوروبا المتوافقة، فإنها تؤيد أيضاً التشديد على المستوى القسري الملزم لهذه التدابير منعاً لتكرار ما جرى مع أوكرانيا.

وفي حين أن إمكانية العدوان التي لا تزال قائمة تثير القلق إزاء فعالية تدابير بناء الثقة والأمن، فإنها تؤكد أيضاً على ما يمكن لهذه التدابير أن تكتسبه من قيمة عندما تمتثل البلدان لالتزاماتها وتعهداتها وتنفيذها كاملاً وبجسنة. وعلى وجه الخصوص، تذكر الأزمة في أوكرانيا وحولها مرة أخرى أيضاً بالحاجة الماسة لتحسين هذه التدابير توجيهاً لتعزيزها بحيث يمكنها أن تتعامل بصورة أفضل مع المسائل الأمنية القائمة في مناطق تطبيقها.

ويؤكد العدوان الذي ارتكبه الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا على أن من المستصوب في سياق تصميم تلك التدابير أو تحسينها، مراعاة مهام من قبيل تخفيض الحدود الدنيا للإخطار، وزيادة فرص الاضطلاع بأنشطة التحقق، والتوسع في نطاق الأنشطة العسكرية الخاضعة للإخطار، وتحديث تبادل المعلومات العسكرية واستكمالها، وتقوية آليات الحد من المخاطر، والنظر في إمكانات توسيع نطاق التدابير. وتتطلب هذه المهام الأخذ بنهج مسؤول يراعي فعالية تكاليف التنفيذ ومواصلة تحسينه عموماً.

إن مثال العدوان الروسي الذي تحدى جوهر الثقة التي تقوم عليه تدابير بناء الثقة والأمن، يفرض علينا أيضاً إجراء تقدير دوري لحدوى الصكوك السياسية العسكرية التي تستخدمها الدول المشتركة فيها، وأوجه القوة والضعف فيها.

وتحافظ أوكرانيا منذ أجل طويل على مشاركتها كطرف مسؤول في آليات بناء الثقة على المستوى الأوروبي العام والمستوى دون الإقليمي والمستوى الثنائي التكميلي، من قبيل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وهي تشارك بنشاط في تحديث هذه الصكوك. إضافة لذلك، فإن أوكرانيا مرّت بتجربة إيجابية للغاية تتمثل في تعميق بناء الثقة من خلال استخدام اتفاقات منفصلة حكومية دولية على المستوى الثنائي في مجال تدابير بناء الثقة والأمن في المناطق الحدودية وفق ما تشجع عليه وثيقة فيينا. فقد دخلت أوكرانيا في اتفاقات من هذا النوع مع جيرانها: بولندا في عام ٢٠٠٤، وهنغاريا في عام ١٩٩٨، وسلوفاكيا في عام ٢٠٠١ ورومانيا في عام ٢٠١٥. ولا تهدف أنشطة التفتيش الدوري واجتماعات أطراف هذه الاتفاقات إلى التحقق من الامتثال بحد ذاته بل إلى تعزيز الصلات العسكرية والعلاقات المتبادلة توجهاً للتقوية التدريجية لعملية بناء الثقة والأمن وتحديثها على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والأوروبية. ومن دواعي الأسف أن المقترحات العديدة التي قدمتها أوكرانيا للدخول في اتفاقات مماثلة مع الاتحاد الروسي لم تتلق إلا الرفض من الجانب الروس بحجة وجود شراكة استراتيجية بين البلدين، وهي شراكة تبنت طبيعتها الحقيقية بالعدوان الذي ارتكبه الاتحاد الروسي. ومن دواعي الأسف أيضاً أن السلوك الروسي غير المقبول قوّض صلاحية تدابير بناء الثقة على المستوى الإقليمي بين الدول المطلة على البحر الأسود، من قبيل فرقة العمل المعنية بالتعاون البحري في منطقة البحر الأسود وتدابير بناء الثقة والأمن في ميدان الملاحة البحرية.

وتعتقد أوكرانيا بأن للالتزام القوي من جانب جميع الدول المشاركة بالتنفيذ الكامل بتدابير بناء الثقة والأمن وبمواصلة تحسينها أهمية أساسية لتعزيز الاستقرار العسكري والسياسي في المناطق المعنية. على أن ضمان احترام الالتزامات التعاقدية حتى من جانب النظم غير الديمقراطية يطرح تحديات كبرى.

وترى أوكرانيا أن التجربة الأوروبية في مجال تدابير بناء الثقة والأمن يمكن أن تُعتبر تجربة ناجحة حقاً، وأن وثيقة فيينا التي ولدت كثيراً من الخبرات في مجال تدابير بناء الثقة يمكن أن تكون مثلاً صالحاً يحتذى به في ترتيبات مماثلة في المناطق الأخرى، فهذه التدابير يمكن أن تحقق الفائدة في جميع أنحاء العالم.